

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر

د.طبيي حمزة د. بن وارث عجلية
جامعة المسيلة

الملخص:

عرفت أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 انهيارا كبيرا نتيجة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، مما أدى إلى انخفاض في حصيلة الإيرادات النفطية للجزائر، الشيء انعكس سلبا على الموازنة العامة، وأثر في قدرة الحكومة على مواصلة الانفاق العام الداعم للنمو والمساعد على استعادة الاستقرار الاقتصادي. ونتيجة لهذا، تحاول الجزائر تجاوز هذه المرحلة من خلال البحث عن مصادر للتمويل، وتعتبر الإستدانة الخارجية كأحد خيارات الجزائر التي يمكن أن تلجأ إليها في المستقبل إذا ما اقتضت الضرورة رغم أن هذا الخيار له نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

أسعار النفط، موازنة عامة، استدانة خارجية.

Abstract:

I knew in oil prices since mid-2014, a major collapse as a result of economic and non-economic factors, Mmaody to a reduction in the proceeds of oil revenue to Algeria, the thing reflected Maaly general budget, and the impact of the government's ability to pursue public spending in support of growth and Assistant to restore economic stability. As a result of this, Algeria is trying to overcome this phase by searching for sources of financing, and is considered as one of Algeria 'foreign borrowing options that can be resorted to in the future if necessary, although this option has negative consequences for the national economy.

key words:

Oil prices, public budget, external borrowing.

مقدمة:

تتأثر أوضاع المالية العامة في الجزائر بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط، وهو ما يعود إلى اعتماد على الجباية البترولية بشكل كبير التي تشكل نسبة تتراوح بين (65 - 75) % من الإيرادات الاجمالية. ومع انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014، وانخفاض العوائد النفطية، عرفت الموازنة العامة عجزا تم تغطيته عن طريق الخصم من صندوق ضبط الموارد، الذي أصبح غير قادر عن تغطية هذا العجز نتيجة استمرار تدهور أسعار النفط، وبالتالي أصبح خيار الإستدانة الخارجية كأحد الحلول التي يمكن للجزائر أن تلجأ إليها في المستقبل لتغطية عجز الموازنة ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

الإشكالية المطروحة:

ما هي انعكاسات خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي ؟ ما هي البدائل المتاحة عن هذا الخيار ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- دوافع اللجوء إلى التمويل عن طريق الإستدانة الخارجية؛
- دراسة تطور الدين العام الخارجي الجزائري ومؤثراته؛
- إبراز أثر اللجوء إلى الإستدانة الخارجية؛

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

- الخيارات المتاحة للجزائر من أجل تفادي للجوء للإستدانة الخارجية.

المحور الأول: مبررات اللجوء إلى الإستدانة الخارجية

الملاحظ في البلدان النامية هو عدم كفاية المصادر الخارجية للتمويل بشقيها الاختياري والاجباري للوفاء بمحاجات الاستثمار فيها، أي نظرا لوجود فجوة إدخار واسعة فإنها تضطر إلى لجوء إلى العالم الخارجي لكي تسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها لتحقيق مستويات التنمية المطلوبة. والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هو كيف يمكن أن نقدر هذه الفجوة بين الموارد المحلية والاستثمار المطلوب ؟. وللإجابة على هذا السؤال نتطرق إلى نموذج الفجوتين.

أولاً: نموذج الفجوتين

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نموذج الفجوتين (Tow gaps model) تتمثل في أنه توجد علاقة محددة بين بعض المتغيرات الاقتصادية، مثل العلاقة القائمة بين الاستثمار والواردات من السلع الانتاجية، وكذلك من ناحية أخرى إمكانية زيادة بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الإدخار المحلي وحصيلة الصادرات خلال فترة معينة من الزمن. ويعطي لنا الفرق بين قيمة الواردات المطلوبة والحصيلة المتوقعة من الصادرات ما يسمى بفجوة التجارة الخارجية والتي يجب أن تتساوى مع فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الإدخار) وذلك بناء على العلاقة المعروفة في الحاسبة الوطنية.

ثانياً: تقدير الفجوتين (فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية)

إن الحاجة للتمويل الخارجي تنشأ بسبب وجود فجوة في الموارد المحلية، أي بسبب زيادة معدل الاستثمار عن معدل الإدخار المحلي¹. وتعرف هذه بأهما عبارة عن الفرق بين قيمة المدخرات الوطنية ممكنة التحقيق S_t وقيمة الاستثمارات الوطنية I_t المخططة لنفس الفترة².

فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلاً بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف، كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح أيضاً. فالمفروض إذن أن الإستعانة برأس المال الأجنبي إنما تتم بغرض سد النقص في الإدخار المحلي، أو سد الفجوة بالموارد المحلية المخصصة للاستثمار. كما يعني أن الاستثمارات التي يحققها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تديره من المدخرات المحلية، لا بد وأن تتم عن طريق الاستعانة بتمويل خارجي إضافي.

وفيما يقابل فجوة الموارد المحلية نجد أن ثمة تناظراً واضحاً بينها وبين ما يسمى بفجوة التجارة الخارجية³، والتي تعني أنه إذا كانت قيمة الواردات التي استوردها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تديره من حصيلة النقد الأجنبي تأتي به صادرات السلع والخدمات خلال هذه الفترة، فإن الفرق هنا لا بد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي. وهذا التمويل الخارجي الذي يعكس فجوة التجارة الخارجية لا بد وأن يعادل حجم فجوة الموارد المحلية. ومعنى هذا إذن أن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية، وإن الفجوتين لا بد أن يتساويا في أي فترة سابقة ويمكن إثبات هذا التساوي بالاستناد إلى المعادلات التعريفية التالية⁴:

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots(1)$$

Y: الناتج.

M: الواردات من السلع والخدمات.

C: الاستهلاك.

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

I: الاستثمار.

X: الصادرات.

ومن هذه المعادلة يمكننا أن نستنتج أن:

$$Y = C + I + X - M \dots\dots\dots(2)$$

ولما كان الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له، وأن هذا الدخل يستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات (S) فان:

$$Y = C + S \dots\dots\dots(3)$$

ومن المعادلتين (2) و(3) يتبين لنا أن:

$$I = S + M - X \dots\dots\dots(4)$$

ومن المعلوم أن زيادة الواردات عن الصادرات إنما تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري بميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لا بد أن يمول عن طريق تدفق صافي لرأس المال الأجنبي (F)، أي أن:

$$X - M = F \dots\dots\dots(5)$$

وهكذا نجد أن المعادلة (4) يمكن إعادة كتابتها على النحو التالي:

$$I - S = M - X = F$$

هذه المعادلة تعني بكل بساطة أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية لا بد وأن تتم عن طريق إحداث فائض في الواردات يمول عن طريق انسياب صافي لرأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة، وهذا هو المعنى المقصود من قولنا أن فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الادخار المحلي) لا بد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية (زيادة الواردات عن الصادرات) وذلك في أي فترة سابقة.

ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أنه ليس شرطاً أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظورياً إليهما في فترة قادمة، بعبارة أخرى، ليس هناك ما يضمن لنا في أي فترة قادمة أن يكون الفرق بين الاستثمار المخطط له والإدخار المتوقع معادلاً للفرق بين الواردات المخططة والصادرات المتوقعة⁵. والسبب يعود أن القرارات المتعلقة بالاستثمار والإدخار والواردات والصادرات لا يقوم بها نفس الأفراد والهيئات، وقد ينعدم التنسيق بينهم خاصة في الدول المتخلفة، كما أن حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل غير يقينية متعلقة بظروف السوق العالمي، ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها.

المحور الثاني: تطور المديونية الخارجية الجزائرية

أولاً: مفهوم المديونية الخارجية

يعود سر اختلاف البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو مجموعة من الدول إلى أن بعض من الإحصاءات المنشورة يشير إلى جزء من هذه الديون ويستبعد البعض منها.

والمقصود بالدين الخارجي: "هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية، أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة طالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات الخاصة"⁶.

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

يلاحظ أن هذا التعريف لا يتضمن عناصر الديون التالية:

- الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة.
 - الالتزامات الناشئة عن المعاملات (السحب) مع صندوق النقد الدولي.
 - الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة إذا كانت ديون غير مضمونة من جانب الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية.
 - الارتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها.
 - غالبا لا تتضمن أرقام الديون الخارجية القروض العسكرية.
 - الديون مستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين، مثل ديون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية لبعض الدول النامية وتدفع بعملة الدولة المدينة.
 - وأخيرا وليس ذلك أقل أهمية، لا تتضمن الأرقام المنشورة عن الديون الخارجية للبلدان النامية الالتزامات الناشئة عن تواجد الاستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول.
- ونظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد اشتركت الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (F.M.I)* والبنك العالمي (BM)** ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E)*** في اعداد معجم يعتبر ضروريا لفهم مشكلة المديونية.

وحسب تعريف IWGEDS**** للديون الخارجية الذي تبناه هذا المعجم فإن: "إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيم بلد لصالح غير المقيمين به، والتي تتضمن الالتزام بتسديد أصول الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها، أو تسديد الفوائد مع الأصل أو دونه"⁷.

ثانيا: تطور إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر

عرفت المديونية الخارجية في الجزائر تطورا والتي ارتفعت من 04 مليار دولار أمريكي سنة 1972 إلى 05 مليار دولار أمريكي سنة 1976 ثم إلى 09.5 مليار دولار أمريكي سنة 1978 وارتفع مخزون المديونية في هذه الفترة بسبب الأموال الكبيرة التي صرفت في تمويل المخططات التنموية آنذاك⁸.

وما زاد الأمر تعقيدا هو الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 من جهة، وكذا تدهور سعر صرف الدولار من جهة أخرى، مما سبب في ازدياد المشاكل الاقتصادية حدة، وتدهور الأوضاع الخارجية للبلاد، عجز ميزان المدفوعات، نقص التمويل الخارجي، تدهور معدل التبادل التجاري، نفاد الاحتياطات من النقد الأجنبي وارتفاع خدمة الدين الخارجي، مما أدى إلى طلب مساعدة مالية من المؤسسات المالية الدولية وانهاج برنامج اصلاحي يرمي إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي. الشيء الذي انعكس سلبا على حجم المديونية وأدى إلى ارتفاع حجمها لتبلغ 29.5 مليار دولار في سنة 1994 أي ما يعادل 70% من الناتج الداخلي الخام⁹.

ولقد بلغت المديونية الخارجية ذروتها في سنة 1996 حيث وصلت إلى 35.34 مليار دولار، أي ما يعادل ثلاثة أرباع الثروة المنتجة في نفس هذه السنة من طرف كافة العمال الجزائريين، وقد كان ثلث مداخل البلاد بالعملة الصعبة تسخر للوفاء بمستحقات المديونية وفوائدها، وحتى التحسن النسبي الملحوظ منذ 1994، فقد كانت خدمة المديونية الخارجية تمتص في هذه السنة 75% من المداخل بالعملة الصعبة، وهو أمر يجد تفسيره في إعادة الجدولة التي تعني تمديد مدة الدفع

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

وبشروط تعسفية وجائرة¹⁰، والتي بدأ العمل بها انطلاقا من سنة 1994، في إطار الإتفاقيات المبرمة ما بين صندوق النقد الدولي من جهة والبنك العالمي من جهة ثانية¹¹.

ولقد شكل عودة السلم والاستقرار السياسي وتحسن أسعار البترول في بداية الألفية الثالثة، أهم عنصرين كانا سببا في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في هذه الفترة، وكذا تحقيق نتائج جيدة على مستوى الإدخار الداخلي والخارجي، وأصبح الإقتصاد الوطني يتوافر على قدرات تمويل هامة، وارتفعت معدلات الاستثمار وتضاعف عمليات الشراكة والخصوصية، بالإضافة إلى هذا تميزت هذه الفترة بتراجع كبير في مخزون المديونية الخارجية للجزائر، حيث لجأت للجزائر إلى آلية الدفع المسبق لديونها الخارجية.

لم تكن عملية الدفع المسبق للديون الخارجية التي لجأت إليها الجزائر خلال سنتي 2005 و2006 المرة الأولى، حيث استغلت السلطات العمومية الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع سعر البرميل من 13 دولار إلى 32 دولار ما بين نوفمبر 1979 وجانفي 1980، وارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي، لتخفيض حجم المديونية الخارجية عن طريق عملية التسديد المسبق لها.

قررت الحكومة الجزائرية ابتداء من عام 2005 تسبيق دفع ديونها، والخروج من مجموعة الدول الأكثر مديونية، التي كانت مصنفة باعتبارها واحدة منها في منتصف الثمانينيات. ويعود خيار التسديد المسبق للمديونية الخارجية إلى تمتع الجزائر باحتياطي كبير من العملة الصعبة وفرته مداخيل صادرات المحروقات، حيث وصل احتياطي الصرف 78 مليار دولار سنة 2006، علما بأن حجم احتياطي الصرف زاد بنحو 39% عن مستواه بنهاية 2005¹².

وتكون الجزائر قد دفعت في ظرف سنتين (2005 – 2006) حوالي 12 مليار دولار من ديونها، أكثر من 08 ملايير دولار بالنسبة لنادبي باريس ولندن، بالإضافة إلى الإتفاقات المبرمة مع الهيئات المالية في إطار الإتفاقات متعددة الأطراف مثل البنك العربي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والمملكة السعودية حيث دفعت الجزائر 03 مليار دولار، دون حساب الإتفاق مع روسيا لتحويل 07 ملايير دولار وهذا خارج إطار نادي باريس. والجدول الموالي تطور الدين العام الخارجي للجزائر (2010 – 2014):

الجدول رقم (01):

تطور الدين العام الخارجي للجزائر (2010 – 2014)

الوحدة: مليار دولار

2014	2103	2012	2011	2010	
1.760	2.068	2.489	3.268	3.758	مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل
1.975	1.328	1.205	1.142	1.778	مجموع الديون قصيرة الأجل
3.735	3.396	3.694	4.410	5.536	مجموع الدين الخارجي

Source: Banque Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015, p : 168.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن القول أن الجزائر استمرت في اتباع سياسة تخفيض الإعتماد على الاقتراض الخارجي نتيجة الوفرة المالي المتحقق من عوائد صادراتها البترولية، وهذا منذ عام 2004. ونتيجة لهذا، تراجع حجم المديونية العامة الخارجية منذ هذا التاريخ. فقد انخفض الدين العام الخارجي للجزائر من 5.536 مليار دولار عام 2010 إلى 3.396

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

مليار دولار عام 2013، ليعرف ارتفاعا طفيفا عام 2014 ويبلغ ما قيمته 3.735 مليار دولار، ثم يعود للانخفاض إلى 03.3 مليار دولار شهر جوان 2015¹³.

ثالثا: تطور مؤشرات إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر

للمؤشرات الدين مكانة كبيرة في تقييم عبء المديونية، حيث تستخدم كأدوات تحليلية لتقييم أوضاع المديونية الخارجية، ويستخدمها المقرضون الخواص لتحديد الجدارة الائتمانية وتقدير مخاطر البلد وقدرة البلدان المدينة على السداد، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم عادة في تحليل المديونية نذكر منها: (نسبة الدين / الناتج الوطني الإجمالي)، (نسبة الدين / الصادرات)، (نسبة خدمة الدين / الناتج الوطني الإجمالي)، (نسبة الفوائد / الصادرات) الخ.

وبغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للجزائر، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الإقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراره في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الإقتصاد على تغطية خدمة مديونته الخارجية بعائدات صادراته. والجدول أدناه يمثل تطور مؤشرات إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر (2010 - 2014):

الجدول رقم (02):

تطور مؤشرات إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر (2010 - 2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار أمريكي)	667.0	615.4	844.0	520.0	482.9
نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	03.4	02.2	01.8	01.6	01.4
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (%)	02.0	01.0	0.8	0.7	0.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، أبوظبي، ص: 503 - 505.

من خلال الدول أعلا، يتبين فيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، قد تراجعت بنسبة 07.1% في عام 2014 لتبلغ 482.9 مليون دولار مقارنة بعام 2013 التي وصلت فيها أعباء الدين العام الخارجي للجزائر حوالي 520 مليون دولار. كما انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 03.4% في عام 2010، إلى 02.2% في عام 2011، لتصل إلى 01.8% في عام 2012، و 01.6% و 01.4% في عامي 2013 و 2014 على التوالي. وعلى صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجعت النسبة للجزائر من 02% في عام 2010 إلى 01%، 0.8%، 0.7%، أعوام 2011، 2012 و 2013 على التوالي. وقد سجلت الجزائر ارتفاعا طفيفا لنسبة لخدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات عام 2014، وتبلغ ما نسبته 0.8%.

المحور الثالث: تداعيات الاقتصادية للجوء الجزائر إلى الإستدانة الخارجية

أولا: الوضعية الاقتصادية للجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

ظهر تأثير انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بعد ما كان يسجل معدلات مرتفعة نسبيا، حيث بلغ ما مقداره 02.8% عام 2013، ليرتفع إلى 03.8% عام 2014¹⁴، ثم يعود للانخفاض إلى 02.6% عام 2015¹⁵. كما أدت الزيادة في النفقات الاستثمارية العمومية وكذا النفقات الجارية، لاسيما على مدى السنوات الخمس الماضية (2011، 2012، 2013، 2014، 2015)، إلى ارتفاع سعر تعادل ميزانية الدولة بشكل كبير إلى 120 دولار للبرميل. نتيجة لذلك، فإن أي انخفاض في أسعار النفط يترجم إلى عجز في الموازنة العامة. وتشير بيانات الموازنة إلى ارتفاع العجز كنسبة من الناتج إلى 07.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 في وقت بلغ فيه متوسط سعر برميل النفط 96 دولار للبرميل¹⁶.

وتم اقرار الموازنة للعام 2015 بعجز قدر بنحو 47.3 مليار دولار وما نسبته 22% من الناتج المحلي الاجمالي. وبلغت حجم النفقات العامة نحو 8858 مليار دينار جزائري (100.3 مليار دولار)، فيما بلغت الايرادات العامة نحو 4685 مليار دينار (نحو 53 مليار دولار)¹⁷.

تم تمويل العجز المالي لعامي 2014 و2015 عن طريق الخصم من صندوق ضبط الايرادات (وهو حساب تمتلكه الخزينة العمومية في البنك المركزي ويحتفظ فيه بفوائض الموازنات العامة للدولة للسنوات السابقة). عليه، فقد انخفض رصيد هذا الصندوق، من 70 مليار دولار عام 2013 إلى 54.8 مليار دولار في سنة 2014، فيما أدى ارتفاع حجم العجز عام 2015 إلى انخفاض رصيد صندوق ضبط الايرادات إلى حدود 20 مليار دولار¹⁸.

تم إعداد قانون موازنة عام 2016 على أساس نمو متوقع بنسبة 04.6% وسعر برميل النفط بحدود 37 دولار للبرميل، وسعر صرف معدل يقدر بنحو 98 دينار للدولار، بعد أن كان سعر الصرف في 2012 يقدر بنحو 77.6 دينار لكل دولار على ضوء الضغوط التي تواجه سوق الصرف الأجنبي، وأدت إلى تراجع في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار¹⁹. حددت الموازنة النفقات الإجمالية بأكثر من 7984 مليار دينار، أما الايرادات فمن المتوقع أن تصل إلى نحو 4747 مليار دينار. عليه، من المتوقع تحقيق عجز يقدر بنحو 17.7% من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري. تضمنت موازنة عام 2016، إجراءات للحد من العجز شملت فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، رفع رسوم الضريبة على منتجات الطاقة (من 07% إلى 17% ولكن من مستوى سعري منخفض) ورفع رسم القيمة المضافة على مبيعات الكهرباء بنسبة 10%²⁰. والجدول الموالي يمثل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر (2013 - 2015):

الجدول رقم (03):

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر (2013 - 2015)

2015	2014	2013	المؤشرات الاقتصاد الكلية
100	100	109.1	متوسط سعر برميل النفط دولار
66.02	57.4	61.3	الصادرات (مليار دولار)
65.44	50	46	الواردات (مليار دولار)
0.58(+)	07.4(+)	15.3(+)	الميزان التجاري (مليار دولار)
4684.6	4218.2	3820.0	الإيرادات العامة مليار (دج)
8858.1	7656.2	6879.8	النفقات العامة مليار (دج)

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

الموازنة العامة (دج)	3059.8 (-)	3438 (-)	4173.5 (-)
التضخم (%)	04	03.5	03
نسبة النمو الاقتصادي (%)	05	04.5	03.42
صندوق ضبط الموارد مليون (دج)	5563511	5284848	4429290
احتياطيات الصرف نهاية السنة (مليار دولار)	194.01	195.92	*143

Source: Ministère Des Finances, La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2015, Algérie, 2015.

* احصائية من طرف صندوق النقد الدولي FMI

ثانياً: أثر اللجوء الجزائر إلى الاستدانة الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

1. أثر المديونية الخارجية على الإدخار المحلي: لعل الصفة الغالبة على اقتصاد الجزائر هو عدم قدرته على تكوين رأس المال، وبالتالي اللجوء إلى رأس مال أجنبي تحت ضغوط البلد الدائن دون التحكم الرشيد برأس المال المقترض، الشيء الذي يؤثر سلباً على الإدخار المحلي، وبالتالي يؤثر على معدل الاستثمار للعلاقة الرابطة بينهما. ولعل الجزائر إذ تلجأ إلى هذا الاقتراض فإنما اعتقاداً منها أن ذلك بديل للإدخار المحلي، والحقيقة أن ذلك قد يؤدي إلى الانكماش في تعبئة وتنمية الإدخار المحلي، وبالتالي نمو الاستهلاك المحلي.

2. أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات: لاشك أن التمويل الأجنبي بما فيه القروض، يمكن أن يسهم في زيادة الاستثمار، وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون تأثيره إيجابياً في تحسين ميزان المدفوعات طالما كان حجم انسيابه إلى هذه البلدان يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج.²¹

بيد أن الموارد الأجنبية التي يمكن أن تتدفق إلى الجزائر، قد تصل إلى درجة كافية في نموها بحيث تصبح مقدار ما تستترفه من أرباح ودخول وفوائد يفوق كثيراً حجم ما يتدفق إلى الجزائر من موارد جديدة. من هنا فإن التحويلات التي تتم للخارج لخدمة كلفة رؤوس الأموال الأجنبية قد تصبح أحد العوامل الهامة في إحداث العجز بميزان المدفوعات في الجزائر.

3. أثر المديونية الخارجية على قدرة الذاتية على الاستيراد: إن قدرة الجزائر على تمويل وارداتها ذاتياً، أي من حصيلة صادراتها، قد يأخذ في التدهور، إذا ما أصبحت أعباء خدمة الديون تفتقر نسبة هامة من إجمالي حصيلة صادرات السلع والخدمات.

وعموماً إذا شئنا أن نقيس أثر تزايد مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة على بلد ما في إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد، فإنه يجب قياس هذا التأثير من خلال نسبة هذه المدفوعات إلى إجمالي صادرات هذه الدول. والدلالة الرئيسية التي يعكسها هذا المؤشر تتمثل في أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على أنه كان من الممكن أن تنخفض قدرة هذه الدول على الاستيراد من خلال مواردها الذاتية في حالة وجود أو ارتفاع هذه المبالغ المرتفعة المخصصة لخدمة أعباء ديونها الخارجية.

4. أثر المديونية الخارجية على نسبة الاحتياطيات الدولية: هذا المؤشر يعتمد عليه لمعرفة عبء الديون الخارجية من خلال حساب نسبتها إلى حجم الاحتياطيات الدولية للبلد المدين، أي بمعنى نسبتها إلى مجموع ما يملكه من ذهب و عملات أجنبية، فضلاً عن قيمة موقفها لدى صندوق النقد الدولي، ولذلك فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قوة وسلامة وضعية السيولة الخارجية وبالتالي قدرة البلد على مواجهة أعباء الديون.

خيار اللجوء للاستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

والحقيقة أن الدول إذ تلجأ إلى تكوين هذه الاحتياطات فإنما ذلك يعتبر خط وقائي للمحافظة على سعر الصرف وعلى السياسة الاقتصادية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة عند حدوث عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات، فإذا توافرت بشكل كبير يلجأ لها البلد بدلا من تخفيض سعر الصرف أو إتباع سياسات انكماشية، فالدولة تعالج عجز ميزانها المؤقت باللجوء إلى هذه الاحتياطات إن توافرت بشكل كبير لديها.

وعلى العموم إن التناقص الذي يطرأ على الاحتياطات الدولية يكون سببه استنزاف هذه الدول المدينة لجانب كبير من احتياطاتها الدولية لمواجهة أزمات النقد الأجنبي، إضافة لنمو حجم الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول المدينة بمعدلات ضخمة تشكل عبئا ضخما على كاهلها.

5. أثر المديونية الخارجية على الانتقال الصافي للموارد الأجنبية: إن من الطبيعي إزاء النمو الذي قد يحدث في مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة على بلد ما، أن يضعف الانتقال الصافي للموارد المقترضة، أي الفرق بين القروض الجديدة والمبالغ المدفوعة لتسوية أعباء الفوائد وأقساط استهلاك الدين.

ومع استفحال أعباء الديون الخارجية (من خلال ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض مدة القروض وفترة السماح، وتدهور حجم ومعدلات القروض الميسرة الرسمية) يمكن أن تسوء الصورة كثيرا في المستقبل، وأن تبتلع مدفوعات خدمة الديون الخارجية نسبة كبيرة من حجم القروض التي يستخدمها هذا البلد.

ثانيا: خيارات الجزائر لتجاوز أزمة انهيار أسعار النفط 2014 ودعم النمو الاقتصادي

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين، أن توجه الحكومة للاستدانة الخارجية للحصول على موارد مالية تغطي الاحتياجات الوطنية، وتمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي، له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية غير المرغوبة فيها، رغم أن الجزائر تملك العديد من الحلول البديلة تبقى قائمة وذات أولوية عن خيار الاستدانة الخارجية و اللجوء إلى الاقتراض من الهيئات المالية الدولية.

1. تنويع مصادر الإيرادات العامة: يمكن القول أن على الجزائر، أن تجعل على رأس أولوياتها المالية العامة، الاهتمام بتعزيز الإيرادات غير النفطية. حيث يجب أن تسعى الجزائر نحو إعادة هيكلة الموارد العامة من خلال زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، ولتقليل الآثار الاحتمالية المستقبلية لعجز الموازنة على الاستقرار المالي والاقتصادي.

2. ضبط مستويات الإنفاق الجاري: يجب أن تتضمن الموازنة العامة إجراءات للحد من مستويات الانفاق الجاري. وأن تتبنى الحكومة سياسات تستهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال ترشيد الانفاق الجاري.

3. رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي: يجب على الجزائر أن تركز على وضع أولويات للإنفاق الاستثماري ورفع مستوى كفاءته، وتوجيه الانفاق العام نحو دعم المشروعات التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتقليل مستوى تأثر الاقتصاد الوطني بالتقلبات في الأسعار العالمية للنفط.

4. الاهتمام بالتخطيط المالي: على الجزائر أن تولي الاهتمام بالتخطيط المالي من خلال إنشاء هيئة للسياسات المالية الكلية في وزارة المالية، وذلك من أجل أن تتولى إعداد الدراسات والتنبؤات المستقبلية وإعداد البدائل والسيناريوهات لكل من الإنفاق والموارد العامة وتحديد الفجوة بينهما والوسائل والخيارات المناسبة لتمويلها.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، على الجزائر أن تعمل على إرساء إستراتيجية جديدة وطويلة المدى مبنية على أطر اقتصادية هادفة لتنويع مصادر دخل الإقتصاد الوطني، عوض الحلول الظرفية المؤقتة، والإعداد لفترة ما بعد النفط، وبناء اقتصاد

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

انتاجي، من خلال بدء بإصلاحات اقتصادية شاملة وجذرية، من خلال تشجيع الاستثمار في قطاع المحروقات، والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاعتماد على الطاقات المتجددة بالإضافة إلى تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة... إلخ، من أجل إيجاد منتوجات جديدة خارج قطاع النفط، واحداث تنمية دون الاعتماد على مصدر واحد للتمويل.

الخاتمة:

عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا منذ عام 2014، وبما أن الجزائر دولة منتجة ومصدرة للنفط تعتمد على إيراداته في تغطية النفقات العمومية، شهدت الموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة عجزا، وانخفاضا في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعا في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاضا في قيمة العملة الوطنية. الشيء الذي جعل الحكومة في التفكير في خيار اللجوء للإستدانة الخارجية والاقتراض من الهيئات المالية الدولية، لتمويل الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، رغم ما تحمله من مخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية.

النتائج المتوصل إليها:

- سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجزا خلال السنوات الأخيرة نتيجة لانخفاض الجباية النفطية وارتفاع النفقات الاستثمارية العمومية والنفقات الجارية؛
- إن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية والاقتراض من الهيئات المالية الدولية ستكون لها انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، نظرا للتجربة المريعة التي مرت بها الجزائر في السابق؛
- إن مبدأ الإستدانة الخارجية لا يشكل في حد ذاته مشكلة، إلا أنه الأهم هو طريق استعمال الأموال المتحصل عليها، من خلال توجيهها نحو الاستثمارات الاقتصادية المنتجة؛
- إن العديد من الحلول البديلة تبقى قائمة وذات أولوية عن خيار الإستدانة الخارجية، منها ضبط مستويات الإنفاق الجاري رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وتنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال الاهتمام بتعزيز الإيرادات غير النفطية.
- الاقتراحات:
- العمل على تجنب تمويل عجز الموازنات العامة للإنفاق الجاري عن طريق الاقتراض الخارجي باعتبار أن الإفراط في الاقتراض يصبح عبئا ثقيلا على كاهل الدولة والمواطن.
- التقليل والضغط على الواردات الاستهلاكية الترفيهية والكمالية وبالتالي تخفيض العجز التجاري عن طريق تحسين التوازن بين الصادرات والواردات، والعمل على تخفيض تكاليف خدمات الاستيراد، حتى لا تستنزف العملة الصعبة.
- على الجزائر أن تتبنى حزم من سياسات التصحيح المالي، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، وضمان الاستدامة المالية من جهة أخرى.
- توجيه الإنفاق العام نحو دعم المشروعات التي من شأنها زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، والتقليل من التبعية النفطية؛
- ارساء استراتيجية تنمية طويلة الأمد، تعتمد على الإمكانيات البشرية والطبيعية التي تمتلكها الجزائر، بهدف إقامة اقتصاد وطني متكامل متعدد مصادر الدخل.

خيار اللجوء للإستدانة الخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ودعم النمو الاقتصادي

الإحالة والهوامش:

¹ رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال، الطبعة الأولى، مطبوعات مكتبة مدبولي، القاهرة، 1986، ص: 25.

² رمزي زكي، أزمة المديونية الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص: 53.

³ رمزي زكي، الديون والتنمية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص: 23-24.

⁴ نفس المرجع، ص: 24.

⁵ رمزي زكي، الديون والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

⁶ رمزي زكي، الديون والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

* Fonds Monétaire International.

**

*** Organisation de Coopération et de Développement Economique.

**** Inclure Groupe de Travail sur les Statistiques de la Dette Extérieure.

⁷ المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط - عائق أمام التنمية الأورومتوسطية -، الدورة العامة الخامسة عشر، الجزائر، ماي 2000، ص: 173-174.

⁸ دادن عبد الغني، سويسسي الهواري، أهمية مرونة نظام الدفع بين اليورو والدولار الأمريكي في الجزائر، الملتقى الدولي الأول:

الأورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات -، جامعة الأغواط، الجزائر، 18 - 20 أبريل 2005، ص: 392.

⁹ رانيا بلمدني، أشرف عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

¹⁰ عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر - حصيلة وآفاق (1999 - 2009) -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2004، ص: 40.

¹¹ بوكابوس سعدون، الإقتصاد الجزائري - محاولتين من أجل التنمية (1962 - 1989)، (1990 - آفاق 2005) -،

أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص: 236.

¹² صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الربع الأول 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

¹³ صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الربع الثالث 2015، العدد الثاني الثمانون، أبوظبي، ص: 74.

¹⁴ Ministère Des Finances, La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2015, Algérie, 2015, p : 12.

¹⁵ صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الربع الأول 2015، العدد الثمانون، أبوظبي، ص: 72.

¹⁶ صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، مارس 2016، أبوظبي، ص: 43.

¹⁷ صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الربع الأول 2015، العدد الثمانون، أبوظبي، ص: 72.

¹⁸ صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

¹⁹ نفس المرجع، ص: 43 - 44.

²⁰ نفس المرجع، ص: 44.

²¹ أحمد زكي، الديون والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 142.